

إطلاق الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية

كلمة الافتتاح

كلافر غاتيتي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

بورت لويس، موريشيوس

٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦

تُلقى نيابة عن الأمين التنفيذي السيدة حنان مرسى، نائبة الأمين التنفيذي وكبيرة الاقتصاديين

في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

معالي السيد نستور تاهوتوي، رئيس وزراء جمهورية بوروندي،

معالي السيد محمود علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

سعادة السفيرة ماري-أنطوانيت روز-كاتر، الرئيسة التنفيذية للأمانة القارية للأكية الأفريقية لاستعراض
الأقران

معالي السيد دانانجاي رامفول، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية في موريشيوس،

معالي السيدة جيوتي جيتون، وزيرة الخدمات المالية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية موريشيوس،

معالي السيد أموس لوغولوبي، وزير الدولة للشؤون المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في جمهورية
أوغندا ورئيس لجنة جهات تنسيق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران،

الأمينة العامة المساعدة ومستشارة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون أفريقيا، مكتب المستشار الخاصة
لشؤون أفريقيا، السيدة أهونا إزيكونوا،

أصحاب المعالي الوزراء،

الشركاء الإنمائيون،

الضيوف الأكارم،

السيدات والسادة،

أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى حكومة موريشيوس وشعبها على استضافتهم هذا الحدث المهم في مدينة بورت لويس الجميلة.

وأود أيضاً أن أعرب عن خالص امتناني للسفيرة ماري-أنطوانيت روز-كاتر على الدور القيادي الذي قامت به في تنسيق جهود المؤسسات المشاركة في الوصول بالوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية إلى هذه المرحلة.

إن هذا اليوم يمثل علامة فارقة مهمة في مسيرة أفريقيا الطويلة نحو تحقيق مزيد من الإنصاف في النظام المالي الدولي.

وأود أن أثني على الاتحاد الأفريقي، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وجميع الذين بذلوا جهوداً جبارة على مدار السنوات الماضية في سبيل جعل الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية حقيقة واقعة.

ويأتي ذلك في ظل مخاوف قائمة منذ فترة طويلة في مختلف البلدان الأفريقية من أن تقييمات المخاطر السيادية لا تعكس دائماً بشكل كافٍ الأسس الاقتصادية للبلدان، وهو ما يؤثر بدوره على تكلفة الاقتراض والتدفقات الاستثمارية.

وعندما لا تعكس تصورات المخاطر الواقع الاقتصادي لبلد ما بشكل كامل، تكون العواقب واضحة، ونحن نراها مجسدة أمامنا كل يوم.

فالحكومات تدفع تكاليف أعلى للاقتراض. ويصبح جذب الاستثمارات أمراً أكثر صعوبة. وهذا عبء كبير. وتشير التقديرات إلى أن علاوات المخاطرة المفروضة على القروض الأفريقية باستمرار تكلف القارة حوالي ٧٥ مليار دولار أمريكي سنوياً في شكل مدفوعات فوائد زائدة، وهو ما يؤدي إلى تحويل مسار الموارد العامة الشحيحة بعيداً عن أولويات التنمية مثل البنية التحتية والصحة والتعليم.

كما تؤثر تقييمات الجدارة الائتمانية على خيارات السياسات. فخلال جائحة كوفيد-١٩، أدت المخاوف من احتمال خفض التصنيف الائتماني إلى ثني بعض البلدان المؤهلة عن طلب تعليق مؤقت لخدمة الديون في إطار مبادرة مجموعة العشرين تعليق سداد خدمة الدين.

وعندما تتردد الحكومات في اللجوء إلى آلية دعم متفق عليها دوليًا في حالات الأزمات بسبب التأثيرات المحتملة على تصنيفها الائتماني، تبرز ضرورة إعادة النظر في كيفية تقييم هذه المخاطر.

وتوفر الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية فرصة مهمة للمساعدة في معالجة هذا الخلل.

فمن خلال إتاحة فهم أعمق للاقتصادات والبيانات ومسارات الإصلاح الأفريقية في مجال التصنيفات الائتمانية، يمكنها أن تساعد على توسيع نطاق المعلومات والرؤى المتاحة للمستثمرين.

وينبغي أن يشكل قربها من الأسواق التي تقيّمها ومعرفتها بالمؤسسات المحلية وفهمها لبرامج الإصلاح أثناء تنفيذها ميزة تنافسية لصالحها.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن الهدف لا يكمن في منح الدول الأفريقية، بصفتها جهات سيادية، معاملة تفضيلية، بل في تحقيق قدر أكبر من الدقة والشفافية ومراعاة السياق في تقييم مخاطر الائتمان.

ثم إن الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية هي وكالة مستقلة يقودها القطاع الخاص. وستعتمد مصداقيتها على إجراء تقييمات دقيقة واتباع منهجيات شفافة، وفي نهاية المطاف، على الثقة التي تكسبها من الحكومات والمستثمرين والأسواق.

ويجب بناء هذه الثقة بشكل مدروس، وذلك من خلال الحوكمة الرشيدة، والحياد الواضح، والتمويل المستدام، والاستعداد لنقل الأخبار غير السارة عندما تقتضي الأدلة ذلك، لأن وكالة تقدير الجدارة الائتمانية التي لا تستطيع خفض التصنيف لن يُصدقها أحد عندما ترفع التصنيف.

ومع مرور الوقت، ينبغي أن تسعى الوكالة أيضاً إلى الحصول على الاعتراف المناسب من البنوك المركزية والهيئات المنظمة للأوراق المالية والسلطات المختصة الأخرى، بحيث يمكن استخدام تصنيفاتها، عند الاقتضاء، في أطر الاستثمار وإدارة المخاطر والأطر الاحترازية. ومن شأن ذلك أن يساعد على ترسيخ تقييمات الوكالة في آليات عمل أسواق رأس المال والمؤسسات المالية الأفريقية.

ومن الأهمية بمكان أيضاً التأكيد على أن الوكالة لا تطمح إلى الحلول محل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية الدولية الثلاث الكبرى، بل ستكمل عملها، حيث ستضيف بيانات ومعارف ووجهات نظر إضافية إلى مجال التصنيفات، وتساعد على تعزيز الشفافية والإنصاف في طريقة تقييم الاقتصادات الأفريقية.

وينبغي ألا تقتصر تغطيتها على الدول ذات السيادة، إذ يمكن لتصنيف الكيانات دون الوطنية والشركات والأدوات المالية بالعملة المحلية أن يساعد في تعميق أسواق رأس المال المحلية، وتوفير المزيد من الفرص الاستثمارية لصناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين الأفريقية هنا على قارتنا.

ومن خلال الحصول على صورة أوضح للاقتصادات الأفريقية، يمكن للمستثمرين تقييم الفرص والمخاطر بشكل أفضل، كما يمكن لشروط التمويل أن تتلاءم مع أوضاع الاقتصادات المعنية بدقة أكبر.

ويمكن أن يساعد ذلك في توفير الموارد المالية للحكومات والشركات ومشاريع البنية التحتية وغيرها من أولويات التنمية.

وهذا أمر مهم لأن الموارد العامة وحدها لا تكفي لتلبية احتياجات أفريقيا في مجال التمويل، وعلينا حشد المزيد من رأس المال الخاص، سواء المحلي أو الدولي، إذا أردنا تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

وتعد الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية جزءاً مهماً من استجابة أفريقيا لهذا التحدي. كما أنها تسهم في الجهود الشاملة الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، على النحو المبين في ميثاق المستقبل والتزام إشبيلية الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

ويعد وجود تصنيفات أكثر دقة وشفافية أمراً مهماً، ولكن تحسين التصنيفات ليس سوى جزء من الحل. فعلى البلدان أيضاً إرساء المقومات الأساسية على نحو صحيح.

ويعني ذلك الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، والإدارة الفعالة للمالية العامة، واتباع سياسة مالية مسؤولة، والإدارة الحصيفة للأرصدة الخارجية.

كما يعني توفر بيانات شفافة وموثوقة في الوقت المناسب، حيث لا يمكن لأي وكالة لتقدير الجدارة الائتمانية، عالمية كانت أو أفريقية، أن تتجاوز في دقتها حدود المعلومات المتاحة لها. ولذلك، فإن تعزيز النظم الإحصائية الوطنية وشفافية الديون ليس مجرد تفصيل تقني، بل هو استثمار مباشر في الجدارة الائتمانية.

ويعني ذلك التواصل بشكل استباقي مع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية والمستثمرين، من خلال جهات تكلف بالعلاقات مع المستثمرين واتصالات منتظمة وموثوقة. فالأسواق تفهم بشكل أفضل البلدان التي تروي قصتها بوضوح واتساق.

وهذا مجال تواصل فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، دعم الدول الأعضاء في تعزيز اقتصاداتها وتحسين جدارتها الائتمانية.

وسنواصل العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز البيانات المتعلقة بالديون والإدارة المالية، وتعميق أسواق رأس المال بالعملة المحلية.

ونحن نتطلع إلى التعاون مع الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية في أي مجال يمكن أن تساعد فيه خبراتنا أفريقيا على الإمساك بزمام الأمور، وعلى تحقيق نتائج ملموسة.

أصحاب السعادة،

لن يُعلن عن مصداقية الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية في حفل افتتاحها . بل عليها أن تنتزع تلك المصداقية انتزاعاً، التقييم تلو الآخر، على مدار السنوات المقبلة. ولذلك، أدعو إلى أن نعمل جميعاً بشكل تعاوني حتى تتناسب الطموحات الكامنة وراء هذه المؤسسة القارية مع جودة عملها واستقلاليتها ومصداقيته.

وإذا نجحنا في ذلك، يمكن للوكالة أن تساعدنا في المضي قدماً نحو نظام مالي لا يُقيّم فيه الاقتصادات الأفريقية بناءً على التصورات، بل بناءً على قراءة أكثر شمولاً وإنصافاً للحقائق.

وفي نهاية المطاف، يتمثل هدفنا في تمكين البلدان من الاستثمار في التنمية المستدامة مع الحفاظ على الاستقرار والقدرة على الصمود وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني.

أشكركم، وأشكر حكومة موريشيوس على استضافة هذه المؤسسة الأفريقية المهمة.